

«ملاحقة سياسية»

عام 2022، فيما رفض كسيف الرواية الإسرائيلية بشأن الحادثة، واعتبر الإدانة «حلقة أخرى في سلسلة الملاحقة السياسية» لمن يعارض الاحتلال وسياساته.

وقال القاضي الإسرائيلي إن الحصانة البرلمانية لكسيف «تحققت بالكامل» من خلال السماح له بالتحرك سيرا في موقع النظاهرة، لكنه رأى أنها «لا تمنحه الحق في تعريض أشخاص للخطر أو عرقلة الشرطة بواسطة قيادة مركبة»، وخلص إلى أن كسيف أصاب شرطيا «عن وعي وبنية عرقلته».

وأضاف القاضي أن ما وصفه بـ«رد الفعل العنيف» لكسيف لا يندرج ضمن الدفاع عن النفس، معتبرا أنه «غير متناسب». وتعود القضية إلى أيار / مايو 2022، حين وصل كسيف إلى مسافر يطا للمشاركة في تظاهرة احتجاجية على قرار المحكمة العليا الإسرائيلية الذي أتاح إخلاء قرى فلسطينية في المنطقة. وكانت قوات الاحتلال أعلنت المكان «منطقة عسكرية مغلقة» وفرضت قيودا فيها.

وبحكم حصانته البرلمانية، سمح لكسيف بالدخول إلى الموقع سيرا، لكن ضابطا في «حرس الحدود» رفض السماح له بالدخول بسيارته. وتزعم لائحة الاتهام أن كسيف أصر على المرور بمركبته، ثم دخل السيارة وبدأ التحرك ببطء، لتتطور مشادة كلامية بينه وبين شرطي وضابط كانا في المكان.

وتدعي النيابة الإسرائيلية أن كسيف وجه خلال المشادة عبارات شديدة إلى عناصر الشرطة الإسرائيلية، بينها «كاذب قذر» و«محتال» و«مجرم»، قبل أن تلامس مركبته، وفق روايتها، ساقى شرطي كان يقف في طريقه.

ووفقا لموقع «عرب 48» ن يظهر في مقطع مصور للواقعة الشرطي الإسرائيلي وهو يطرق على غطاء السيارة ويطلب من كسيف إيقافها، قبل أن يخرج الأخير من المركبة وتتصاعد المواجهة الكلامية بينهما. ويبدو الشرطي الإسرائيلي في التسجيل وهو يمد إصبعه للاعتداء على وجه كسيف، قبل أن يمد كسيف يده باتجاه رأسه.

غير أن كسيف نفى منذ بداية التحقيق رواية الشرطة الإسرائيلية بأنه اعتدى على الشرطي، وقال حينها: «لم أعتد على شرطي، هذه كذبة فظة. الشرطي دفع يده إلى وجهي وأنا أبعثتها». كما أكد أن أحد عناصر الشرطة هدده بإطلاق النار عليه، واتهم قوات الاحتلال بانتهاك حصانته البرلمانية والمس بحرية تنقله. وفي تعقيبهِ على إدانته، أمس، قال كسيف إن القرار «لا ينبغي أن يشكل مفاجأة لأحد، وبالتأكيد لم يفاجئني شخصا». وأضاف: «مثل المحاولة الحمقاء الشطب ترشحي للكنيست، هذه الإدانة هي حلقة أخرى في سلسلة الملاحقة السياسية المستمرة والعنينة لكل من يقف بلا خوف في وجه الاحتلال وجرائمه ومجرميه، ويدافع في الوقت نفسه عن الديمقراطية والعدالة والسلام الحقيقي لكلا الشعبين في هذه البلاد».

واعتبر أن «محاولات إسكات الأصوات التي تتحدى المؤسسة والسلطة الحاكمة وتكشف حقيقة جرائمها لا تعكس التزاما بسيادة القانون، بل تكشف الخوف من الحقائق». وأضاف أن «محاولات الإسكات عبر المحاكم لن تحمو النضال أو تكتم أصواتنا، بل تبرز فقط مدى انحياز النظام وتسخيرهِ لتصفية الحسابات السياسية». متهما جهات «كهانية» بقيادة هذه المساعي. وربط كسيف بين القضية وبين اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين في مسافر يطا ومناطق أخرى من الضفة الفلسطينية المحتلة، وقال إن تلك الاعتداءات تتواصل «حتى في هذه اللحظة، وفي ذروة موسم طصف الزيتون».

وختم بالقول: «سنواصل نضالنا وسنحمل الأمل والنور إلى مجتمعنا وإلى شعبينا اللذين ينزفان. كفى للاحتلال، كفى لسفك الدماء، نعم للسلام».

ولم تصدر العقوبة بحق كسيف بعد. وحسب القانون الإسرائيلي، إذا انتخب للكنيست المقبلة، ثم قضت المحكمة بسجنه فعليا لأكثر من ثلاثة أشهر وقررت أن «الجريمة» تنطوي على «وصمة عار»، يفقد عضويته في الكنيست بصورة تلقائية. وتتراوح العقوبة المنصوص عليها للجريمة التي أدين بها، حسب المعطيات الإسرائيلية، بين حد أدنى يبلغ ثلاثة أشهر سجنا وحد أقصى يصل إلى خمس سنوات.

اعتداء عنصري

وقال محاجنة لموقع «عرب 48» إن الاعتداء وقع بعد أن ألقى شخص جسما باتجاه الحافلة، وعندما نزل لتفقد الأضرار، هاجمه المشتبه به بشكل مفاجئ وضربه بواسطة كيس أسود، ما أدى إلى إصابته في وجهه وسقوطه أرضا. وأضاف أن المعتدي وجه خلال الهجوم شتائم وعبارات نابية وعنصرية طالت عائلته والمجتمع العربي، مشيرا إلى أن عددا من الركاب كانوا داخل الحافلة وشاهدوا ما جرى، قبل أن يبادروا إلى استدعاء الشرطة الاسرائيلية والإسعاف.

وأوضح محاجنة أنه يعمل سائقا في منطقة الخضيرة منذ نحو أربع سنوات، وأنها المرة الثانية التي يتعرض فيها لاعتداء خلال عمله، لكنه قرر هذه المرة تقديم شكوى رسمية في شرطة الخضيرة،

الحياة الجديدة

صحيفة يومية سياسية
أسسها نبيل عمرو وحافظ البرغوثي سنة 1995م
رئيس التحرير محمود أبو الهيجاء
جميع الآراء الواردة في المقالات المنشورة على الصفحة الأخيرة تعبرّ عن رأي كاتبها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الصحيفة
البريد الإلكتروني والانترنت
alhya-news95@alhaya.ps www.alhaya.ps
العنوان:
البيرة – شارع النور، بجانب المدرسة الشرعية
هاتف: 2407251 / 2407251
فاكس: 2407250
ص.ب: 1882 / رام الله
ص.ب: 4440 / البيرة
الطباعة: مؤسسة دار الحياة للصحافة والطباعة والنشر

معتبرا أن الصمت عن هذه الاعتداءات يشجع على تكرارها. وطالب محاجنة شركات النقل والجهات المسؤولة بتوفير حماية أكبر للسائقين، إلى جانب اتخاذ إجراءات عملية لمواجهة تصاعد الاعتداءات عليهم، داعيا إلى تنظيم خطوات احتجاجية من قبل السائقين.

وقال إن الاعتداء، برأيه، يأتي في ظل ما وصفه بأجواء التحريض المتواصلة ضد المجتمع العربي، مضيفا أنه لا يتوقع اتخاذ إجراءات جدية بحق المعتدي رغم تقديم الشكوى.

8 شهداء

بعد أسبوع من إصابته بقصف إسرائيلي، وقصفت مدفعية الاحتلال المناطق الشمالية الشرقية من مخيم البريج وسط القطاع، بالترزامن مع قصف استهدف المناطق الشرقية من مدينة غزة. وأطلق الاحتلال النار بكثافة باتجاه المناطق الشرقية والجنوبية من مدينة خان يونس، ونفذ عمليتي نسف واسعتين شمال شرقي المدينة وأعلنت مصادر طبية، أمس، ارتفاع حصيلة الشهداء في القطاع منذ بدء العدوان الإسرائيلي في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، إلى 74,254 شهيدا، والإصابات 175,306. وأضافت المصادر، في تقريرها الإحصائي اليومي، أن 4 شهداء و28 إصابة وصلوا إلى مستشفيات القطاع خلال الساعات الـ24 قبل الماضية. وأشارت إلى أن حصيلة الشهداء منذ وقف إطلاق النار في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2025 بلغت 1,471 شهيدا، فيما بلغ عدد الإصابات 5,189 إصابة، إضافة إلى 836 شهيدا جرى انتشالهم.

وفي السياق، حذرت مصادر طبية من أن التدهور الخطير وغير المسبوق للمنظومة الصحية، جراء استمرار حرب الإبادة وقبود الاحتلال الإسرائيلي المفروضة على إدخال الإمدادات الطبية، تسبب في توقف البر توكولات العلاجية ووفاة مئات المرضى. وقالت في بيان أمس، إن تفاقمًا حادا في أزمة الدواء تعاني منها مستشفيات القطاع، حيث وصلت نسبة الأصناف الدوائية الأساسية ذات الرصيد الصفري إلى 44٪، إلى جانب غياب 54٪ من المستهلكات الطبية، وانعدام أصناف حيوية كأفلام الانسولين، وأدوية الكيماوي، ومثبطات المناعة لمرضى زراعة الكلى ومحاليل الملح الوريدية. وعلى صعيد الخدمات التشخيصية والتصوير الطبي، أكدت فقدان 74٪ من أجهزة الأشعة والتصوير الطبي، حيث انخفض إجمالي الأجهزة من 415 جهازا قبل العدوان إلى 120 جهازا فقط.

وأوضحت أن خدمات تخصصية توقفت بالكامل لعدم توفر أي جهاز عامل مثل الرنين المغناطيسي، والتنظير التلفزيوني، وتفتيت الحصى بالموجات الصادمة، لافتة إلى تراجع أجهزة التصوير المقطعي من 18 إلى 3 أجهزة، وأجهزة تصوير الثدي من 14 إلى 5، وأشعة C-arm الخاصة بالعمليات من 31 إلى 11 جهازا. وشددت المصادر على أن استمرار هذا الانهيار يهدد حياة آلاف المرضى والجرحى، مجددة مطالباتها للجهات الدولية والمؤسسات الأممية بالتدخل العاجل لضمان تدفق الأدوية والمستلزمات الطبية، وتوفير الأجهزة التشخيصية لإعادة تأهيل أقسام الأشعة والمستشفيات.

وتشهد المنظومة الصحية في قطاع غزة حالة انهيار شاملة، جراء الاستهداف المباشر والحصار المتواصل وتفاقم أزمة الوقود، ما أسفر عن خروج غالبية المستشفيات والمراكز الصحية عن الخدمة. كما تواجه الأطقم الطبية صعوبات حادة في إنقاذ حياة الجرحى والمرضى، بالتوازي مع اتساع نطاق الأمراض المعدية وسوء التغذية بين النازحين، وسط مناشدات دولية وأمية متكررة للضغط من أجل كسر الحصار وإدخال المساعدات والمستلزمات الطبية الطارئة.

الرئاسة تدين

عهده سمو الأمير محمد بن سلمان، ورفضها لكل ما من شأنه المساس بأمنها واستقرارها وسيادتها وسلامة أراضيها، مؤكدة تضامنها الكامل مع المملكة في مواجهة هذه الاعتداءات. ودعت الرئاسة إلى الوقف الفوري لهذه الاعتداءات، واحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها، وتجنب المنطقة المزيد من التصعيد والتوتر، بما يحفظ أمن واستقرار شعوب المنطقة. وأعربت الرئاسة عن خالص تعازيها لأسر الضحايا، وتمنياتها بالشفاء العاجل للمصابين، وللسعودية وشعبها الشقيق المزيد من التطور والتقدم والازدهار تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وسمو الأمير محمد بن سلمان ولي العهد/ رئيس مجلس الوزراء السعودي.

إصابات نتيجة

وواصلت مجموعة من المستوطنين وبحماية من قوات الاحتلال ولييوم الثالث على التوالي محاصرة منزل المواطن يوسف شناران في منطقة واد الخيم بمسافر يطا، ومنعه وعائلته المكونة من 10 أفراد بينهم أطفال ونساء، من الخروج من المنزل، وتمنع الوصول إليه.

وقال مراسل «وفا» إن المستوطنين أقاموا قبل أربعة أيام بؤرة استيطانية جديدة أمام منزل المواطن شناران مباشرة، بعدها حاصروا المنزل وبدأه عائلته للضغط عليه وإجباره قسرا على الرحيل منه. كما أصيبت مواطنة برضوض وكدمات، إثر اعتداء قوات الاحتلال عليها خلال مدامهة منزل نجلها في بيت أمر شمال الخليل. وذكر الناشط محمد عوض لـ«وفا»، أن قوات الاحتلال اقتحمت منطقة عصيدة في بيت أمر، وداهمت منزل المواطن وليد صبارنة، وقامت بتفتيشه وتمعتد تدمير محتوياته، قبل أن تعتدي بالضرب على والدته بهجة اخليل (65 عاما) وتنكل بها، ما أدى إلى إصابتها برضوض وكدمات، نقلت على إثرها بواسطة طواقم الإسعاف إلى المستشفى.

كما أطلق جنود الاحتلال قنابل الغاز السام المسيل للدموع تجاه منازل المواطنين، ما أدى إلى إصابة عدد منهم بحالات اختناق جرى علاجهم ميدانيا.

وأصيب مواطن بجروح بالوجه جراء إصابته بقنبلة صوتية أطلققتها قوات الاحتلال، باتجاه المواطنين في مخيم الفوار جنوب الخليل. واعتدت قوات الاحتلال على مدير بلدية العيزرية، جنوب شرق القدس المحتلة.

ونفذت قوات الاحتلال خلال الليلة قبل الماضية وحتى ساعات صباح أمس، حملة اعتقالات وعمليات تحقيق ميداني طالت نحو 95 مواطنا في عدة مناطق وبلدات بالضفة المحتلة، وسجلت عمليات التحقيق الميداني العدد الأكبر من الحالات.

وتركزت الاعتقالات والتحقيقات الميدانية في بلدات عقابا بمحافظة طوباس، ومادما بمحافظة نابلس، ويطا جنوب الخليل، إلى جانب مناطق في جنين وبيت لحم والبيرة. وداهمت قوات الاحتلال، برقعة مجموعات من المستوطنين، مقر مركز الحرية للثقافة والفنون الشعبية في بلدة الرماضين جنوب محافظة الخليل وأغلقت مقره بشكل تعسفي. واستنكرت وزارة الثقافة الاقتحام والإغلاق واعتبرت أن استهداف المؤسسات الثقافية والعاملين فيها يمثل انتهاكا للحق في العمل الثقافي وحرية التعبير، ومحاولة للمساس بالدور الذي تؤديه هذه المؤسسات في حماية الهوية الوطنية وتعزيز صمود المواطنين،

خاصة في المناطق المستهدفة.

واقتمحت قوات الاحتلال منزل رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الوزير مؤيد شعبان في ضاحية ذنابة شرق مدينة طولكرم بعد خلع بوابته الرئيسية ونفذت عملية تفتيش واسعة، عبثت خلالها بمحتوياته، قبل أن تحتجزه وزوجته وابنته في غرفة واحدة، علما أن هذه المرة الثانية التي يتم فيها اقتحام منزله خلال شهرين. كما اقتحمت قوات الاحتلال حرم جامعة الزيتونة للعلوم والتكنولوجيا في محافظة سلفيت، واستولت على عدد من المنازل في ضاحية اكتابا شرق طولكرم ومحيطها، وحولتها إلى تكتلات عسكرية.

وشهدت حواجز الجيب وجبع وقلنديا والرام شمال القدس المحتلة أزمة مروية وتكدسا لمركبات المواطنين، بفعل التشديدات العسكرية التي يفرضها جيش الاحتلال. وأفادت محافظة القدس بأن قوات الاحتلال شددت إجراءاتها العسكرية بشكل لافت على الحواجز العسكرية المقامة على مداخل شمال القدس المحتلة من الجيب وقلنديا وجبع والرام، الأمر الذي أدى لأزمة مروية خانقة خاصة على قلنديا وجبع.

وواصلت قوات الاحتلال إغلاق المدخل الشمالي لمدينة سلفيت، وأغلقت طرقا زراعية في المنطقة الغربية من بلدة دير بلوط، وهدمت منزلا في قرية الديوك تحتنا غرب مدينة أريحا تعود ملكيته للمواطن محمد أبو ذياب، وأخطرت بهدم ثلاثة كهوف سكنية وعدد من المنشآت الزراعية، في مسافر يطا، جنوب الخليل. وأصيب أربعة مواطنين خلال اعتداء مستوطنين على مزارعين في منطقة واد الشعار الواقعة بين مدينة سلفيت وبلدة اللبئ الشرقية، فيما أقدم المستوطنون على تكسير نحو خمس مركبات. كما أصيب عدد من المواطنين بالاختناق بالغاز السام، خلال اقتحام مستوطنين وقوات الاحتلال قرية أوصرين جنوب نابلس.

واعتدى مستوطنون على قاطفي الزيتون في بلدة عبوبين شمال رام الله، وقرية اللبئ الشرقية جنوب نابلس، وعلى أرض زراعية في بلدة كفر الديك.

ونصب مستوطنون بيوتا متنقلة، ووضعو معدات بناء في أراضي المواطنين بقرية سالم شرق نابلس.

وأفادت مصادر محلية، بأن مستوطنين اقتحموا منطقة «لقعيمة» شرق القرية ونصبوا بيوتا متنقلة ووضعو معدات بناء، بحماية قوات الاحتلال، بهدف الاستيلاء على الأراضي وإقامة بؤرة جديدة في المكان.

ميلياند: القدس

عنه، ما دفع تل أبيب إلى إصدار قرار بطرد القنصل البريطاني من القدس.

وجدد ميلياند التأكيد على موقف بلاده الرافض للاستيطان، وعلى أن القدس الشرقية أرض محتلة، وأن بريطانيا ستواصل العمل مع الشعب الفلسطيني.

وأزال عاملون في القنصلية البريطانية بالقدس الشرقية المحتلة، لافتات ولوحات من مبنى القنصلية، مع انتهاء المهلة التي حددتها إسرائيل.

وشوهد العاملون وهم يزيلون لوحة تحمل عبارة «القنصلية البريطانية العامة»، وأخرى تشير إلى القسم القنصلي، فيما ظل العلم البريطاني مرفوعا فوق المبنى.

ورغم مساعي بريطانيا لإبقاء القنصلية مفتوحة، بما في ذلك إيفاد مستشار الأمن القومي البريطاني إلى إسرائيل الأسبوع الماضي لإجراء محادثات، تمسكت الحكومة الإسرائيلية بقرار الإغلاق.

حكم قضائي

المواعيد القانونية، وعدم إصدار فواتير ضريبية واجبة الإصدار، وإصدار فواتير عن صفقات لم تعقد أو يتعهد بعقدها، إضافة إلى خصم فواتير مدخلات دون وجه حق، خلافا لأحكام القرار بقانون رقم (26) لسنة 2024 بشأن ضريبة القيمة المضافة. وقضت المحكمة برفض العقوبات المالية المقررة قانونا عن كل جريمة، وعملأ أحكام المادة (72) من قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960، قررت دمج العقوبات وتطبيق العقوبة الأشد، لتبلغ الغرامة المالية المحكوم بها 7,778,444 شيقلًا.

وأكدت النيابة العامة أن ملاحقة الجرائم الضريبية تأتي في إطار حماية المال العام وحقوق الخزينة العامة، وتعزيز العدالة الضريبية وحماية بيئة الأعمال والمنافسة المشروعة، مشددة على أن الالتزام بالتشريعات الضريبية واجب قانوني يحفظ الموارد العامة المخصصة لخدمة المجتمع.

ليبرمان: الاعتراف

وقطاع غزة، زاعما أن السياسات التي يقودها تنتهياهو تسرع هذا المسار. وقال ليبرمان، وفقا لما نشره موقع «عرب 48»، إن إسرائيل تمتعت في السابق «بسياسة تقليدية تحظى بدعم الحزبين في الولايات المتحدة»، لكنها تحولت اليوم، إلى «دولة حزب واحد»، مضيفا أن الاعتراف الأميركي كبدولة فلسطينية «ليس ممكنا فقط»، بل «سيحدث بنسبة 200%».

وكتب أنه «خلال نحو عامين ونصف العام، ستعترف الولايات المتحدة بدولة فلسطينية في جميع أراضي (يهودا والسامرة) وغور الأردن وقطاع غزة والقدس الشرقية»، مستخدما التسمية التوراتية للضفة المحتلة. وقال ليبرمان إن «جميع كبار الموظفين في وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي الأمريكي، بلا استثناء، يؤيدون بصورة جازمة مثل هذا الاعتراف»، وإن ما حال دون ذلك حتى الآن كان، بسبب تقديره، قوة مكانة إسرائيل في الرأي العام الأميركي والدعم السياسي الذي حظيت به من الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

وأضاف: «هناك قاعدة حديدية في السياسة: عندما تفقد التأييد الشعبي، تفقد التأييد السياسي»، معتبرا أن مكانة إسرائيل في الرأي العام الأميركي وصلت إلى «أدنى مستوى غير مسبوq». وتوقع ليبرمان أن يتجه الرئيس الأمريكي المقبل «سواء كان جمهوريا أم ديمقراطيا»، نحو الاعتراف بدولة فلسطينية، وأن يشمل ذلك الدفع بقرار في مجلس الأمن الدولي للاعتراف بها دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة.

وجمل نتنياهو المسؤولية عن هذا المسار، قائلا: إن «ما يفعله نتنياهو اليوم هو، عمليا، مساعدة وعية على إقامة دولة فلسطينية».

واعتبر ليبرمان أن أمام إسرائيل نحو عامين، حتى الانتخابات الرئاسية الأميركية المقبلة، لتحديد ما وصفه بـ«الغاية النهائية» لسياساتها تجاه السلطة الفلسطينية والضفة الغربية وغور الأردن وقطاع غزة.

وقال إن تجاهل المشكلة وتركها تتفاقم «حتى تنفجر في وجوهنا» يمثل، حسب تعبيره، نمط عمل تنتهاهو على مدار سنوات، وربط ذلك بهجوم 7 أكتوبر، مدعيا أن نتنياهو تجاهل تحذيراته السابقة بشأن حماس في قطاع غزة.

وقال ان الرئيس محمود عباس بدأ «خطوة مخططة ومحسوبة» ستنتطق بالانتخابات التشريعية الفلسطينية في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر، ثم تتطور، حسب تقديره، إلى «مواجهة واسعة مع

إسرائيل» تستمر حتى الانتخابات الرئاسية الأميركية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2028.

وفي طرحة له وصفه لحل القضية الفلسطينية، دعا ليبرمان إلى «الضضاء على حماس في قطاع غزة وتفكيك السلطة الفلسطينية، بما يشمل إلغاء اتفاقيات أوسلو».

لكنه شدد، في المقابل، على ضرورة الاتفاق مسبقا مع المجتمع الدولي بشأن الجهة التي ستتولى إدارة الضفة المحتلة وقطاع غزة بعد تفكيك السلطة الوطنية، محذرا من أن غياب بديل قد يتيح لحركتي حماس والجهد الإسلامي السيطرة على الفراغ.

وقال: «أنا أعارض بشدة العودة إلى فترة الحكم العسكري، وأعارض أن تتحمل إسرائيل المسؤولية عن إدارة الحياة اليومية للفلسطينيين في نابلس وطولكرم ورفح وخان يونس ومنذ أخرى». وكرر ليبرمان اقتراحه أن تتولى الأردن إدارة الحياة المدنية اليومية للفلسطينيين في الضفة الغربية بدلا من السلطة الفلسطينية، بما في ذلك حفظ النظام العام بواسطة قوة شرطية أردنية.

وأضاف أن الأردن، لن ينشر جيشا أو قوة أخرى تتجاوز الشرطة، فيما تبقى «المسؤولية الأمنية عن جميع أراضي الضفة الغربية بيد الجيش الإسرائيلي».

أما في قطاع غزة، فقال إن هناك «جهات جدية في العالم العربي» قد تكون مستعدة لتولي مسؤولية إدارة الحياة اليومية، لكنه اشترط حدوث ذلك بعد أن «تكمل إسرائيل المهمة وتقضي على حكم حماس». وختم ليبرمان بالقول: «هذه هي الخطة والغاية النهائية» التي يقترحها للقضية الفلسطينية، داعيا رؤساء الأحزاب الإسرائيلية إلى عرض تصوراتهم بشأنها.

تقرير: مستشار

في الضفة المحتلة بأثر رجعي، رغم أن موظفين في السفارة رأوا في الخطوة تطورا قد يمس أحد الخطوط الحمراء التي أعلنها الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بشأن عدم ضم الضفة.

وقالت الصحيفة، وفقا لما نشره موقع «عرب 48»، إن موظفين في السفارة أعدوا بصورة عاجلة تقريراً لإطلاع صناع القرار في واشنطن على القرار الإسرائيلي، لكن التقرير لم يصل إليهم بسبب تدخل ملستين. ولم يكن ذلك حادثة منفردة، فمنذ وصوله إلى منصبه، منع ملستين كذلك تقارير أعدتها السفارة بشأن إخفاق الحكومة الإسرائيلية في مواجهة اعتداءات وإرهاب المستوطنين في الضفة الغربية.

وبدلا من ذلك، أرسلت السفارة برقية إلى واشنطن اطلعت عليها «نيويورك تايمز»، أشادت فيها بإسرائيل لأنها «تتعامل بيد من حديد» مع تلك الاعتداءات الإرهابية، في صورة تختلف عن تقييمات أخرى كان موظفون في السفارة يسعون إلى نقلها.

وفي ملف آخر، أفاد مسؤولون بأن ملستين منع إرسال تقرير مفصل أعده موظفو السفارة بشأن استشهاد تسعة أميركيين فلسطينيين على أيدي مستوطنين وجيش الاحتلال، وذلك في وقت كان أعضاء في الكونغرس يطالبون بمعلومات وتوضيحات حول تلك الحالات. وحسب عدد من المسؤولين الذين أطلعوا على القضية، أدى حجب التقرير عمليا إلى عرقلة محاولات المشرعين الأميركيين الحصول على تفاصيل من السفارة بشأن استشهاد المواطنين الأميركيين الفلسطينيين.

وقالت مصادر ذات اطلاع مباشر إن ملستين بدأ، بعد وقت قصير من وصوله إلى القدس، يشترط موافقته الشخصية على البيانات والتقارير التي تعدها الوحدة المختصة بالشؤون الفلسطينية في السفارة. ونتيجة لذلك، تراجع عدد البرقيات المرسلة من عدة تقارير أسبوعيا إلى بضعة تقارير شهريا، فيما أحجم بعض الموظفين عن إعداد تقارير جديدة خشية أن يمنع ملستين إرسالها أو يعيد كتابتها، وفق المصادر.

وأشارت الصحيفة إلى أن سقراء أميركيين سابقين لدى إسرائيل استعانوا أيضا بمستشارين سياسيين حاولوا التأثير في صياغة التقارير المرسلة إلى واشنطن، وأن من مهام ملستين أصلا مراجعة المعلومات وتحريرها قبل إرسالها.

لكن مسؤولين يعملون معه أو يتعاملون معه قالوا إن مستوى تدخله يتجاوز المألوف، وإنه بذل جهودا استثنائية لتقديم إسرائيل بصورة إيجابية، عبر منع تقارير من الإرسال، أو إعادة صياغتها بحيث تحمل رسالة مختلفة، وأحيانا مناقضة، للمضمون الأصلي، أو تأخير الموافقة عليها إلى أن تفقد قيمتها الإخبارية والسياسية.

ومن أبرز الأمثلة التي أوردها التقرير ما جرى خلال صيف 2025، عندما استشهد عشرات المواطنين أثناء محاولتهم الحصول على الغذاء قرب مواقع توزيع تابعة لـ«مؤسسة غزة الإنسانية» المدعومة آنذاك من إسرائيل والولايات المتحدة.

وقالت الصحيفة إن دبلوماسيين أميركيين في إسرائيل أعدوا برقية، اطلعت عليها «نيويورك تايمز»، حذرت من أن آلية توزيع المساعدات التابعة للمؤسسة كانت «فوضوية وفاتلة»، وأنها قد تؤدي إلى «مزيد من الأحداث كثيرة الضحايا».

لكن مسؤولين اطلعوا على البرقية وعلى عملية تحريرها قالوا إن ملستين أعاد صياغتها على نحو قدم عمل المؤسسة باعتباره نجاحا، متجاهلا العدد الكبير من الضحايا.

وحسب التقرير، أثارت الفوارق بين ما كانت تنشره وسائل الإعلام وما كانت تنقله السفارة رسميا إلى واشنطن شكوكا لدى مسؤولين في البيت الأبيض ووزارة الخارجية.

وقال مصدران اطلعا على الاتصالات، إلى جانب مراسلات داخلية من أواخر الصيف اطلعت عليها الصحيفة، إن مسؤولين في واشنطن تجاوزوا القنوات الدبلوماسية المعتادة في مناسبتين على الأقل وتواصلوا مباشرة مع موظفين في السفارة للحصول على صورة أوضح بشأن التطورات الميدانية.

وحذر دبلوماسيون أميركيون مخضرون تحدثوا للصحيفة من أن منع المعلومات أو تحريرها أثناء انتقالها من السفارة إلى صناع القرار في واشنطن من شأنه أن يثير مخاوف جدية بشأن سلامة العمل الدبلوماسي وصنع القرار.

وقالت «نيويورك تايمز» إنها قابلت، لإعداد التقرير، 15 مسؤولا أميركيا، بينهم عدد كبير يعمل في واشنطن، وجميعهم تعاملوا مع ملستين بصورة أو بأخرى. وأضافت أنها اطلعت كذلك على عشرات الوثائق والبرقيات والمذكرات والمراسلات الداخلية، مشيرة إلى أن المسؤولين الذين تحدثوا إليها كانوا موظفين حكوميين، ومن بينهم مؤيدون بقوة للعلاقات الأميركية الإسرائيلية.

وقال معظمهم إنهم قرروا التحدث لأنهم يخشون أن تؤدي تصرفات ملستين إلى إضعاف العمل الدبلوماسي المهني، فيما رأى بعضهم أن تدخله في بعض الحالات يتعارض مع السياسات التي أعلنها ترامب نفسه.

وفي رده على أسئلة الصحيفة، لم يتطرق السفير الأميركي هاكايب بصورة مباشرة إلى الحالات المحددة التي عرضها التقرير بشأن ملستين. وقال في بيان إن «العناصر التي تحاول نيويورك تايمز تركيب قصتها منها تفقتر إلى أساس واقعي إلى حد يجعلها في مصاف مشاريع أخرى سخيفة للصحيفة».

أما وزارة الخارجية الأميركية فقالت إن «جميع العاملين في الوزارة يواصلون التركيز على دفع أجندة الرئيس ترامب «أميركا أولا»، بينما أhal البيت الأبيض أسئلة الصحيفة إلى وزارة الخارجية.